القانون والشريعة :

 لم تسفر التنقيبات في أرض مصر عن العثور على أي شريعة أو نص قانون مصري كامل طوال الفترة السابقة لعهد الاسكندر المقدوني شبيهة بتلك التي عثر عليها في العراق وفي أزمان مختلفة ، ولكن من الدلائل على وجود القانون في مصر القديمة الكتابات المدونة على القبور والمسلات والتي تؤكد على العقود القانونية .

 أما طبيعة النظم القانونية المصرية فان حدود معرفتنا بها تبدأ من طور نضجها وذلك لعدم العثور على مواد ونظم قانونية في مرحلة التكوين الأولى ، وسبيلنا لمعرفة الشرائع المصرية القديمة ينحصر في الوثائق القانونية ، ففي عهد المملكة القديمة لا نجد إلا القليل من هذه الوثائق محفوظ بأصله على ورق البردي أقدمه حكم قضائي مدون من عصر السلالة السادسة ، ومن ميزات النظم القضائية المصرية تحريم الهبات ومنع التعاطي بها ، أما محاولات البيع والشراء فتكون بعقود خاصة يزكيها ثلاثة شهود وبإشراف موظف مختص يلف (ورقة البردي) بعد كتابتها ويثبتها بالختم تحاشياً من التلاعب بها .

 وقد كان للدين تأثير كبير على النظم القانونية وذلك لاعتقاد المصري القديم أن حياة ما بعد الموت تشبه الحياة الدنيوية وتستلزم تهيئة ما يحتاجه الشخص المتوفى لعالمه الأخر ، ولكي يضمن الميت أجراء المراسيم الخاصة بالدفن وقيام ورثته أو غيرهم بتقديم القرابين كان يكتب عقداً خاصاً بتنفيذ ما يحتاج إليه فيما بعد الموت ، ونتيجة لذلك نشأت طبقة من الكهنة لمتابعة هذه العقود والإيفاء بالالتزامات الخاصة بها ، وكان المتوفى يخصص جزءاً من أمواله أو أملاكه يوقفه لنفسه الى ما بعد موته وسميّ هذا الوقف بـ(الوقف المؤبد) وهو شبيه بالوقف الخيري في النظم القضائية الإسلامية .

 أما عن قانون الضرائب في عهد المملكة القديمة والوسطى فقد فرضت الحكومة ضرائب على كل فرد ومن جميع الأعمار .

 أما عهد الإمبراطورية فقد تميز بوفرة الوثائق فيما يتعلق بالمحاكم والقضاة والتي يتولى بعضها وزيراً خاصا ، وقد وصل لنا جزء من قانون يتعلق بالمراسيم الملكية الخاصة بالبلاط (نظام التشريفات) والأنظمة الخاصة بوظائف الوزراء وواجباتهم . كما وردت عقود من عهد الإمبراطورية للمداينات يصل الربا فيها 100% سنوياً ويضاف الربح في نهاية السنة الى رأس المال ويقدم المدين ضمانات بالإيفاء ومنها وفي حالة عدم الإيفاء أن يجلد 100 جلدة وهي بذلك تشبه عقوبات القانون الآشوري التي يتعهد المدين فيها في حالة عدم الإيفاء أن يقدم ابنه الأكبر للآلهة . أما عقود الزواج فكانت وفق ضمانات مادية تحفظ حقوق الزوجة وأبناءها ، والجدير بالذكر ووفق قانون حمورابي فان الزواج لا يعد شرعياً بدون عقد ومهر .

 أما المحاكم فقد كان يرأسها في كل إقليم موظف أثناء المحاكمة وأما في العاصمة فقد كان يرأسها الوزير ، وفي حالات استثنائية كانت تشكل محكمة خاصة ومنها المحكمة التي شكلت بعد المؤامرة لاغتيال الملك رعمسيس الثالث .

 ونلاحظ القسوة في تنفيذ العقوبات فقد كان التعذيب مألوفا ويشمل في بعض الأحيان الشهود أيضا كما أن عقوبات الإعدام كانت غريبة فمثلاً هناك عقوبة ترك المحكوم عليه لتأكله التماسيح أو يسمح له بالانتحار كذلك هناك قطع أعضاء الجسم وبترها ثم القيام بأعمال شاقة في معسكرات اعتقال خاصة .

 ونجد ذكر للقانون الدولي في عهد الإمبراطورية ومنه المعاهدة التي أبرمت بين الفرعون رعمسيس الثاني والملك الحيثي حاتوشيلش الثالث وهي مدّونة باللغة البابلية وبالخط المسماري وهي معاهدة صلح وحلف تتضمن المساعدات العسكرية وتسليم المجرمين واللاجئين من بلد احدهما الى البلد الخاص بالطرق الثاني .

 أما في عهد الاسكندر المقدوني فقد تأثرت مصر بالقوانين اليونانية وأثرت فيها ، حيث جرت عدة تغيرات في العرف القانوني في عهد البطالسة خلفاء الاسكندر وخاصة في تشكيل المحاكم ، كما أصبح القانون الجنائي اخف قسوة وأكثر إنسانية من ذي قبل .